

## قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

تضاف مادة جديدة برقم ٢٦ مكررا إلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نصها الآتي :

### مادة ٢٦ مكررا :

لرئيس مجلس الوزراء أن يقرر الاحتفاظ بصفة شخصية لمن ينقل من إحدى وحدات القطاع العام إلى إحدى الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون بمتوسط ما كان يتقاضاه في السنتين الأخيرتين قبل النقل من بدلات وأية مزايا مالية أخرى .  
فإذا كانت الوظيفة المنقول إليها العامل مقمرا لها بدلات وأية مزايا مالية أكبر مما كان يتقاضاه بالجهة المنقول منها صرفت هذه البدلات والمزايا ، أما إذا كان مجموع ما كان يتقاضاه من بدلات ومزايا مادية يزيد عما هو مقرر للوظيفة المنقول إليها فإنه يحتفظ بما كان يتقاضاه مع استهلاك الزيادة من ربع ما يستحق له من علاوات دورية وعلاوات ترقية مستقبلا .

### ( المادة الثانية )

تضاف إلى المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

” ومع ذلك فإنه لا يجوز في غير حالات الإعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليها يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من الإعارة كما لا يجوز إعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة واحدة على الأقل من تاريخ شغله لها .

## (المادة الثالثة)

يضاف إلى البند (٢) من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه  
فقرة جديدة نصها الآتي .

ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من  
الإجازة ، كما لا يجوز الترخيص بهذه الإجازة لمن يشغل إحدى تلك الوظائف قبل مضي  
سنة على الأقل من تاريخ شغله لها .

## (المادة الرابعة)

يتجاوز عما سبق صرفه من بدلات وأية مزايا مالية أخرى للعاملين الذين نقلوا من  
إحدى وحدات القطاع العام إلى إحدى الوحدات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ المشار إليه بالمخالفة لأحكامه وذلك خلال الفترة من تاريخ العمل به في  
١٩٧٨/٧/١ حتى تاريخ صدور هذا القانون .

## (المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وذلك فيما عدا  
المادتين الثانية والثالثة فيعمل بهما بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٤٠١ ( ٤ يولييه سنة ١٩٨١ )

أنور السادات